Preference by the More Analogically Regular Form in the Topics of Nisbah (= Attribution) and Diminution among Grammarians and Morphologists
An Analytical Study

ResAssistant Lecturer Okab Sakr Abdullah
University of Basrah / College of Arts
E-mail: okab.seger@uobasrah.edu.iq

Professor Dr. Mohammed Abd Kadhim
University of Basrah / College of Arts
E-mail: dr.muhammadabd@uobasrah.edu.iq

Abstract:

This research addresses issues of preference by the more analogically regular form with regard to nisbah and diminution in morphology, through the study of selected examples from both topics. It aims to identify the preferred form in morphological analogy and to reveal the reasons upon which such preferences are based.

The researcher adopts the descriptive-analytical method, surveying the views of morphologists and comparing them. The reasons for preference generally revolve around reliance on restoring original forms, drawing analogy with a parallel form, or giving preference in the absence of such a parallel. These are among the most prominent forms of morphological analogy adopted by scholars, in addition to observing phonological and morphological principles, such as seeking to avoid heaviness and achieve structural lightness.

The research seeks to highlight the impact of analogy in directing morphological rulings and to demonstrate the method of morphologists in preferring one form over another.

Keywords: Nisbah (= Attribution), diminution, preference by the more analogically regular form, heaviness, morphological rulings.

الترجيح بالأقيس في مبحثيّ النِّسبة والتصغير عند النحويين والصرفيين
" دراسة تحليلة "(*)

الباحث: المدرس المساعد عكاب صكر عبد الله **الاستاذ الدكتور محمد عبد كاظم**

جامعة البصرة / كلية الآداب

E-mail: dr.muhammadabd@uobasrah.edu.iq E-mail: okab.seger@uobasrah.edu.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث مسائل الترجيح بالأقيس فيما يخص النَّسَبَة والتصغير من علم الصرف، من خلال دراسة نماذج مختارة منهما، بقصد بيان الوجه الراجح في القياس الصرفي، والكشف عن العلل التي بُنيت عليها تلك الترجيحات. وقد اعتمد الباحث في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، مستقرئا آراء الصرفيين وموازنًا بينها. وتدور علل الترجيح في الغالب حول الاعتماد على ردّ الأصول، أو القياس على النظير أو الترجيح عند عدم وجود النظير، وهي من أبرز صور القياس الصرفي المعتمد عند العلماء، فضلًا عن مراعاة مبادئ صوتية وصرفية، كالسعي إلى البعد عن الاستثقال وتحقيق الخفة في البنية. ويسعى البحث إلى إبراز أثر القياس في توجيه الأحكام الصرفية، وإظهار منهج الصرفيين في الترجيح بين الأوجه المختلفة.

الكلمات المفتاحية: النسبة، التصغير، الترجيح بالاقيس، الاستثقال، الاحكام الصرفية.

(*) بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة : الترجيح بالأقيس عند النحويين والصرفيين – دراسة تحليلية–

المقدمة:

إنَّ القارئ في كتب النحويين والصرفيين–لا سيما القدامى منهم – يلحظ أنَّهم لا يطلقون الترجيحات والأحكام النحوية والصرفية دون تمحيص لمرادها، فنجدهم يحكمون بأحكام أصولية ثابتة كالواجب والمطرد والكثير والقليل والنادر والشاذ وغيرها، وأحيانًا يطلقون ترجيحات تبدو في وهلتها الأولى متقاربة الدلالة كالأبلغ والأشهر والأفصح والأقيس والأوجه والأجود وغيرها، وقد اقتطفتُ إحدى هذه الترجيحات التي لم أجد عليها دراسة فيما سبق وهي قضية(الأقيس) فجاء عنوان البحث:(الترجيح بالأقيس في مبحثيّ النسبة والتصغير عند النحويين والصرفيين– دراسة تحليلية).

إنَّ هذا العنوان بكل تجرد يحتاج للرأي والرأي الآخر، فالأقيس بحقيقته مقارنة بين حكمين أو رأيين أو أكثر مع ترجيح أحدها، ويأتي دوري لحصر هذه الترجيحات الصرفية في مبحثيّ النسبة والتصغير، وبيان علة هذه الأرجحية.

يجدر التنويه إلى قدم هذه الترجيحات اللغوية في كتب المتقدمين كما وجدناه عند سيبويه والمبرد وابن السراج وغيرهم، إلا أن المتأخرين لا سيما علماء القرن السابع والثامن والتاسع هم أكثر بيانًا وتوضيحًا وكشفًا لعلل الأقيسة؛لأنّهم شرحوا كتب المتقدمين.

وجاء هذا البحث على مطلبين:

المطلب الأول: الترجيح بالأقيس في مبحث النسبة عند النحويين والصرفيين، وشمل: **(حمَضية – حمْضية)** ، و**(ظبية– ظبييّ وظبويّ)** ، و**(عدي–عدوي وقصي–قصوي)**، و**(آي– وأية)**.

المطلب الثاني: فكان في الترجيح بالأقيس في مبحث التصغير عند النحويين والصرفيين واحتوى على تصغير:**(جحمرش– جحيمر)**، و**(حبارى– حبيري)**، **(أسود– أسيد– أسيود)**، **(ثَمَانِيَة– ثمينية)** **(عَلَانِيَة– علينية)** **(قلنسوة– قليسية)**

يُختم البحث بخاتمة ذكر فيها أبرز نتائج البحث، ثم قائمة للمصادر والمراجع.

وأهم مصادر الدراسة الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، وأصول النحو لابن السراج، وشرح كتاب سيبويه للرماني، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، والخصائص لابن جني، والمفصل للزمخشري وشروحه وشروح الألفية لابن مالك.

ولا يخفى على القارئ الكريم صعوبة الغوص في هذه المصادر العريقة واقتناص هذا الترجيح بالأقيس، وبيان أسبابه وتحليلها ومناقشتها بالاعتماد على أصل مهم من أصول اللغة وهو القياس والأصل.

إنّ مسألة الترجيح في الدرس الصرفي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقياس؛ إذ كثيرًا ما نجد أنّ علماء العربية يلجؤون إلى القياس عند تعارض الأقوال أو اختلاف الأوجه اللغوية، فنجدهم يجعلونه معيارًا يُرجَّح به أحد القولين على الآخر. فالقياس عندهم ليس مجرد وسيلة لتوليد الأحكام، لا؛ بل هو أداة للمفاضلة بين الآراء النحوية والصرفية، فإذا ورد في المسألة أكثر من وجه، نظروا في مدى موافقة كلٍّ منها للقياس المطّرد في كلام العرب، فما كان أقرب إلى القياس وأشدّ موافقة لأصول العربية قدّموه على غيره، وحكموا له بالأقيس؛ ولهذا تكثر في كلامهم عبارات نحو:(هذا أقيس)، أو و(هو الأقيس) أو(فالأقيس)... وهي عبارات تدلّ على اعتمادهم القياس معيارًا للترجيح بين الأوجه المختلفة. فمتى اجتمع السماع والقياس كان ذلك أقوى وأثبت، وإذا تعارضت الأقوال ولم يثبت فيها سماعٌ صريح، كان القياس أحد أهم الأدلة التي يُرجَّح بها.

ومن هنا يظهر أنّ القياس يؤدي دورًا كبيراً في توجه الدرس الصرفي؛ فهو من جهةٍ أداة لاستخراج الأحكام وتقعيد القواعد، ومن جهةٍ أخرى ميزان يُرجَّح به بين الأقوال والوجوه اللغوية المختلفة، وهو ما جعل العلماء يولونه اهتماماً كبيراً، ويقدّمونه في كثير من المواضع عند المفاضلة بين الآراء.

قال ابن فارس:((الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى رَزَانَةٍ وَزِيَادَةٍ. يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرُّجْحَانِ ... وَيُقَالُ أَرْجَحْتُ، إِذَا أَعْطَيْتَ رَاجِحًا... وَتَقُولُ: نَاوَأْنَا قَوْمًا فَرَجَحْنَاهُمْ، أَيْ كُنَّا أَرْزَنَ مِنْهُمْ. وَقَوْمٌ مَرَاجِيحُ فِي الْحِلْمِ; الْوَاحِدُ مِرْجَاحٌ. وَيُقَالُ: إِنَّ الْأَرَاجِيحَ الْإِبِلُ; لِاهْتِزَازِهَا فِي رَتَكَانِهَا إِذَا مَشَتْ. وَهُوَ مِنَ الْبَابِ; لِأَنَّهَا تَتَرَجَّحُ وَتَتَرَجَّحُ أَحْمَالُهَا))[1].

يوضح ابن فارس أنّ مادة(ر ج ح) ترجع إلى أصلٍ دلاليّ واحد، وهو الرزانة والزيادة، ومن هذا الأصل قولهم :رَجَحَ الشيءُ إذا ثَقُلَ ورَزُن، فهو راجح، ومنه الرُّجحان الدالّ على الزيادة والغلبة، وهناك فروع تتفرع عن هذا الأصل المعجمي وهي عدة معانٍ، فنحو قولهم : أرجحتُ، أي إذا أعطيت شيئًا راجحًا. وكذلك قولهم :ناوأنا قومًا فرجحناهم؛ أي كُنّا أرجح منهم وأثقل قدرًا، ومن هذا الباب أيضًا قولهم :قومٌ مراجِيحُ في الحِلم، والواحد مِرجاح، أي الذين يتّصفون برزانة العقل وغلبة الحلم، ويُلحق بهذا المعنى ما قيل في الأراجِيح، وهي الإبل؛ وسمّيت بذلك لاهتزازها في رَتَكانها إذا مشت، فهي تتمايل في سيرها وتتأرجح أحمالها عليها من الثّقل، فكان هذا التمايل داخلًا في معنى الترجيح.

ومن الاستعمالات اللغوية لهذه المادة ما ذكره الخليل:((**رجح**: رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه. وأرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه حتى مال. ورجح الشيء رُجحاناً ورُجُوحاً. وأرجَحْتُ الرجلَ: أعطيته راجحاً. وحِلْمٌ راجح: يَرْجُحُ بصاحبه. وقَوْمٌ مراجيح في الحلم، الواحد مِرْجاحٌ ومِرْجَح))[2].

تبيّن من كلام الخليل في مادة(**رجح**) أنّ هذه المادة تدور على معنيي الثِّقَل والميل، فما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة، هو معنى مقارب لما ذكره الخليل؛ فنلحظ أن ابن فارس أرجع مادة (ر ج ح) إلى أصلٍ واحد يدلّ على الرزانة والزيادة، وهو في حقيقته راجعٌ إلى معنى نفسه الذي ذكره الخليل وهو الثِّقَل

والغلبة، فقولهم :رَجَحَ الشيء إذا ثَقُل، وقولهم :ناوأنا قومًا فرجحناهم أي كنا أرجح منهم، وقولهم :قومٌ مراجيح في الحلم، كلّ ذلك يرجع إلى معنى الزيادة في الثقل أو الرأي أو القدر، فكأنّ الرزانة والزيادة عند ابن فارس تفسير لما عبّر عنه الخليل بـ(الثِّقَل والميل)، إذ إنّ الثقل في الأصل هو الذي ينشأ عنه الميل والرجحان، كرجاحة العقل وغلبة الحلم.

ومن الاستعمالات أيضا:((رَجَّحْتُ الشَّيْءَ بِالتَّثْقِيلِ فَضَّلْتُهُ وَقَوَّيْتُهُ))[٣]، أي جعله أقوى وأولى بالقبول من غيره، كتفضيل الشيء على الشيء، في الأفضلية، وهذا كله تشبيهًا بترجيح كفّة الميزان عند زيادة الثقل فيها.

ومن الاستعمالات المجازية ما ذكره الزمخشري في أساس البلاغة أنّ من معاني هذه المادة ما يدلّ على الرزانة والثقل في الصفات والأجسام. فيقال :امرأةٌ رَجاح؛ أي رَزينةٌ ثابتةٌ في عقلها وهيئتها. ويقال : نساءٌ رَواجِحُ الأَكفال أو رُجَّحُ الأَكفال؛ أي ثِقالُ الأكفال ممتلئاتها، ويقال: جِفانٌ رُجَّحٌ؛ أي عظامٌ ثقال. ومنه قولهم :كتائبُ رُجَّح؛ أي كتائب كثيرة العدد عظيمة الشأن، كأنها تثقل في الأرض لكثرتها وقوتها، وكذلك قولهم :نخلٌ مراجيح ومواقير؛ أي نخلٌ ثقيلة الأحمال لكثرة ما تحمله من الثمر، وقولهم :رجَّح أحدَ قوليه على الآخر؛ أي جعله أقوى وأولى بالقبول. ويقال :ترجَّح في القول؛ أي مال إليه وتردّد فيه[٤].

فجميع هذه الاستعمالات التي استعرضنا ذكرها ترجع إلى معنى الثِّقَل والرزانة والغلبة، وهو الأصل الذي تدور عليه مادة (رجح) في كلامهم، ومنه قول الشاعر لبيد[٥]:

بكتائب رجح تعوّد كبشها ... نطح الكباش كأنهن نجوم

أما في الاصطلاح فمصطلح الترجيح من المصطلحات المشتركة التي تتداخل مع عددٍ من العلوم العربية والإسلامية، إذ لم يقتصر استعماله على علم النحو أو اللغة، بل استعمله العلماء في علوم متعددة، مع احتفاظه بمعناه العام القائم على تقديم أحد الاحتمالين أو القولين لقيام دليلٍ يقوّيه . ومن أمثلة تداخل هذا المصطلح فإننا نجده مستعملا في علم أصول الفقه حيث يُعَدّ هذا العلم من أكثر العلوم استعمالًا لمصطلح الترجيح، حيث يعرّفه الأصوليون بأنّه:((الشُّرُوع فِي تَقْوِيَة أحد الطَّرِيقَيْنِ على الآخر))[٦]. وأيضا فأهل الفلسفة والمنطق يستعملون الترجيح في سياق البحث في الأدلة والاحتمالات العقلية، ويقصدون به تقديم أحد الطرفين الممكنين على الآخر لوجود سببٍ يقوّيه[٧]، وكَثُر عندهم استعمال عبارة:"امتناع الترجيح بلا مرجح"[٨].

فيمكن القول إنّ مصطلح الترجيح مصطلحٌ مشترك بين عددٍ من العلوم، غير أنّ معناه العام يكاد يبقى ثابتًا فيها جميعًا، وهو تقوية أحد الأقوال أو الاحتمالات بدليلٍ يجعله أولى بالقبول من غيره، وإن اختلفت الوسائل والمعايير التي يُعتمد عليها في تحقيق هذا الترجيح من علمٍ إلى آخر.

إذن **فالترجيح في الاصطلاح:**هو:((تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل))[٩]، أي: إذا وُجد دليل يُفضّل أحد الأمرين على الثاني، اعتُمد هذا الدليل فيكون الأول أقوى في الحكم أو الرأي أو القول، كأن يُرجَّح قولٌ على قول آخر مبنيٌّ على دليل أو سبب يُقويه.

أما القياس لغة واصطلاحاً:

القياس في اللغة: التقدير، وَهُوَ تَقْدِيرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَالْمِقْدَارُ مِقْيَاسٌ . تَقُولُ: قَايَسْتُ الْأَمْرَيْنِ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا. قَالَ الشاعر[١٠]:

يَخْزَى الْوَشِيظُ إِذَا قَالَ الصَّرِيحُ لَهُمْ عُدُّوا الْحَصَى ثُمَّ قِيسُوا بِالْمَقَايِيسِ

والأصل قوس وقلبت الواو ياءً، فيقال:((بَيْنِي وَبَيْنَهُ قِيسُ رُمْحٍ، أَيْ قَدْرُهُ))[١١].

ويقال:((قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيس قياسا فالقياس إذا قدرته على مثاله))[١٢].

أما **الأقيس** لغة فهو اسم تفضيل على وزن أفضل من الفعل قاس.

مّا **القياس في الاصطلاح:**((هُوَ حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ، وتقتضي إِجْرَاء حُكْمِ الأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ))[١٣].

أو هو:((مُحَاكَاةُ الْعَرَبِ فِي طَرَائِقِهِمُ اللُّغَوِيَّةِ، وَحَمْلُ كَلاَمِنَا عَلَى كَلاَمِهِمْ، فِي صَوْغِ أُصُولِ الْمَادَّةِ، وَفُرُوعِهَا، وَضَبْطِ الْحُرُوفِ، وَتَرْتِيبِ الْكَلِمَاتِ، وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ))[١٤].

ويعرّف القياس عند اللغويين المحدثين بأنه: ((مُقَارَنَةُ كَلِمَاتٍ بِكَلِمَاتٍ، أَوْ صِيَغٍ بِصِيَغٍ، أَوِ اسْتِعْمَالٍ بِاسْتِعْمَالٍ؛ رَغْبَةً فِي التَّوَسُّعِ اللُّغَوِيّ؛ وَحِرْصاً عَلَى اطِّرَادِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ))[١٥].

نلحظ أنّ اللغويين يذكرون أحيانًا أنواعًا مختلفة من القياس، فيميّزون بين القياس الاستعمالي والقياس النحوي .فالقياس الاستعمالي يُراد به الوسيلة التي يكتسب بها المتكلّم اللغة؛ إذ يقيس السامع ما يسمعه من أنماط لغوية على نظائرها، فيتوسّع في استعمالها على وفق تلك الأنماط. ولذلك يُسمّى هذا النوع قياس الأنماط أو القياس التطبيقي، أمّا القياس النحوي فهو القياس الذي يعتمده النحاة في تقعيد اللغة واستنباط أحكامها، وذلك بحمل فرعٍ على أصلٍ لوجود علّة جامعة بينهما. ومن ثمّ عُدَّ هذا النوع قياس الأحكام؛ لأنّ الغرض منه تقرير القواعد النحوية[١٦].

ومن هنا كان النظر في أثر القياس ضرورةً لفهم منهج النحاة في تقويم المسائل الصرفية ، إذ يتجلّى أثر لفظ(الأقيس) في الترجيح بوضوح في كتب النحاة عند معالجة تلك المسائل المختلف فيها، إذ تعد أحد معايير الترجيح الأساسية في المستوى الصرفي والتي يُرجَّح بها بين الألفاظ والأوجه والآراء المتعدد، وهو ما سيُعنى به هذا البحث، من خلال استعراض نماذج تطبيقية تبرز حضور الترجيح بالأقيس في توجيه الترجيحات عند علماء العربية.

ويمكن أن نقول:إنّ **الأقيس في الاصطلاح:** هو ترجيح قياس على قياس آخر لعلّة ما كالتخفيف أو كثرة الاستعمال وعدم اللبس وغيرها من العلل.

المطلب الأول: الترجيح بالأقيس في مبحث النسبة

النسبة: قال ابن الحاجب:((المنسوب: الملحق آخره ياء مشدّدة لتدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها، وقياسه حذف تاء التّأنيث مطلقا، وزيادة التّثنية والجمع، إلاّ علما قد أعرب بالحركات، فلذلك جاء (قنّسريّ) و (قنّسرينيّ)))[١٧].

١. (حمَضية- حمْضية)

جاء في الكتاب:"وقالوا في الأفق: أفقيٌّ، ومن العرب من يقول: أفقيٌّ فهو على القياس. وقالوا في حروراء، وهو موضع: حروريٌّ، وفي جلولاء: جلوليٌّ، كما قالوا في خراسان: خرسيٌّ، وخراسانيٌّ أكثر، وخراسيٌّ لغةٌ. وقال بعضهم: إبل حمَضيةٌ إذا أكلت الحمض، وحمْضية أجود. وقد يقال: بعيرٌ حامضٌ وعاضةٌ إذا أكل العضاه، وهو ضربٌ من الشجر. وحمْضيةٌ أجود وأكثر وأقيس في كلامهم"[١٨].

فرّق سيبويه بين اللفظين وقد رجح الحَمْضيّة بسكون الميم على الحَمَضيّة بفتح الميم فهي الأكثر استعمالا والأجود[١٩].

قال الخليل: الحَمْضُ: كلُّ نَباتٍ يبقى على القَيْظ فلا يَهيجُ في الربيع، وفيه مُلُوحة، تشربُ الإبِلُ الماءَ على أكلِه، وإذا لم تجدْه دَقَّتْ وضَعُفَت"[٢٠] أي: وَهُوَ شَيْءٌ مِنَ طُعُومِ الحيوان[٢١]، ويقال: للْإِبِل إذا رعت الحمض تَحْمُضُ حُمُوضاً، وَهِي إبل حامِضَةٌ وحوامضُ وإبلٌ حَمْضِيَّةٌ إذا كانت مقيمة في الحَمْضِ[٢٢].

ونقل ابن يعيش عن المبرد أنهم يقولون: "حَمْضٌ وحَمَضٌ، فإن صحّ ما قال؛ فيكون "حَمَضيّة" قياسًا"[٢٣].

ولم نجد للمبرد في كتابيه ترجيحا لهذا اللفظ وإن كان ما قال فقد جعل حَمَضيّة على القياس و ليس هذا بترجيح كما هو واضح. وعدّ بعضهم حَمَضيّة على غير القِيَاس[٢٤].

قال ابن سيده: "وحمْضِيَّة أجوَد وأقيس وَأَكْثر فِي كَلَامهم"[٢٥] فنجده يفرق بين هذين اللفظين(حَمْضِيَّةٌ وحَمَضِيَّةٌ) وكأنها إشارة لما رجّحه سيبويه وقد اختار حَمْضِيَّةٌ بالسكون على حَمَضِيَّةٌ بالفتح.

وبعد استقراء في كتب المعجمات وتتبع لهذه اللفظة(حَمْضية وحَمَضية) بفتح أو تسكين الميم وجُد أن أكثر أصحاب المعجمات قد ذكرها بتسكين الميم أرجح وأجود من فتحها وعليه يمكن أن نحكم بترجيح (حَمْضيّة) على (حَمَضيّة)[٢٦].

٢. ظبية- ظبييّ وظبويّ

قال سيبويه: " وحدثنا يونس أنَّ أبا عمروٍ وكان يقول في ظبيةٍ: ظبييٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلاَّ هذا إذ جاز في أمية وهي معتلة، وهي أثقل من رميي: وأما يونس فكان يقول في ظبيةٍ: ظبويٌّ، وفي دميةٍ: دمويٍ، وفي فتيةٍ: فتويٍ. فقال الخليل: كأنهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاء بفعلةٍ؛ لأنَّ اللَّفظ بفعلةٍ إذا أسكنت العين وفعلةٍ من بنات الواو سواء. يقول: لو بينت فعلةً من بنات الواو لصارت ياءً، لو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياءً ولم ترجع إلى الواو، فلمَّا رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دميةً كفعلةٍ، وجعلوا فتيةً بمنزلة فعلةٍ. هذا قول الخليل: وزعم أنَّ الأول أقيسهما وأعربهما. ومثل هذا قولهم في حي من العرب يقال لهم: بنو زنية: زنويٌّ، وفي البطية: بطويٌّ"[٢٧].

إذا نُسب ما كان آخره ياء ولحقته هاء التأنيث فإنه تحذف الهاء وتضاف ياء النسب كـ ظبية تصير ظبييّ وهذا مذهب الخليل وسيبويه والمحكي عن أبي عمرو، ومذهب آخر تكون النسبة إليه ظبوي وهو المحكي عن يونس وتابعه الزجاج[٢٨]، وحجة أقيسية المذهب الأول أنهم حملوا المؤنث على المذكر[٢٩]، وكذلك فإنَّه لما ورد في النسب إلى أميّة- وهي أثقل من ظبية- قالوا:(أمييّ) فكان في ظبية من باب أولى، قال السيرافي: "فإذا جاز أن يقال في أميّة: أميّيّ ويجتمع فيه أربع ياءات كان هذا أولى أن يجيء على الأصل"[٣٠]. وقال الرضي:"فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضا بلا تغيير سوى حذف التاء، فيقولان: ظبي وَقِنْيِيٌّ ورُقْيِيّ، وكذا في الواويّ غَزْوِيٌّ وَعُرْوِي وَرِشْوِيٌّ، لسكون عين جميعها، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير"[٣١].

أما يونس فذهب إلى أنَّه ينسب إليها كما ينسب إلى جرو، جاء في شرح التعريف بضروري التصريف: "قال العبدي في البرهان:" وأما يونس فقال إذا حذفت الياء لا يمتنع أن تكون الكلمة في الأصل على مثال: (فعلة وفعلة) فحذفت الضمة والكسرة فبقي:"ظبية ورمية" استثقالا لهاتين الحركتين مع وجود تاء التأنيث المقارنة لحروف المد واللين على ما مضي، فيصير كأنك تنسب إلى: "ظب" فأبدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا ثم قلبتها واوا فقلت:"ظبوي" وفي:"دمية: دموي" فأبدلت من الضمة كسرة، وعاملت الياء معاملة ياء "قاض" ثم أبدلت الكسرة فتحة، والياء ألفا ثم قلبتها واوا كما فعلت في ذلك في: "شج وعم" حتى قلت: "شجوي، وعموي"[٣٢]. فإنَّه حمل فَعْلة بتسكين العين على فَعِلَة بكسرها ثمّ فتحها فانقلبت ياء ظبية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثمّ قلبت الألف واواً طلبا للخفة ولأن المؤنث موضع للتغير[٣٣].

وما اختاره الخليل وسيبويه هو الأقيس؛ لأن في المذهب الآخر تقدير وافتراض وخروج عن الأصل.

٣. عَدِيّ- عَدَوِيّ وقَصِيّ-قَصَوِيّ

قال العكبري في اللباب في فصل النسبة إلى المنقوص الرباعي:"فإن كان قبل الياء المشددة حرفان مثل عدي وقصي فمن العرب من يقرَّه على حاله ويجمع بين أربع ياءات وهو مستثقل والأكثر الأقيس أن

تحذف الياء الساكنة وهي ياء فعيل وتبدل من الكسرة فتحة فتقلب الياء المتحركة ألفا ثم واوا فتصير إلى عدوي فرارا من الثقل"(٣٤).

ينسب إلى الاسم بإضافة ياء مشددة وكسر آخره أما النسبة إلى الاسم الرباعي الذي آخره ياء كـ عدي وقصي، فقد حكموا بأن الأقيس والأكثر هو أن يحذفوا منهما الياء الزائدة وتقلب الياء الثانية –وهي لام الكلمة– ألفا ثم تقلب واوا ثم تُضاف ياء النسبة فيصيران: عدويّ وقصويّ؛ وعلة ذلك استثقالهم توالي أربع ياءات في الاسم قال سيبويه: "قولك في عديّ عدويّ وفي غنيّ غنويّ وفي قصيّ قصويّ وفي أمية أمويّ، وذلك أنَّهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنَّك إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفا كأنَّه أضاف إلى فعِل أو فعل"(٣٥)، نجد أنَّ سيبويه قد أشار إلى علة الحذف وهي الاستثقال فالعرب تستثقل توالي الياءات بل إنَّهم يستثقلون ثلاث ياءات مع وجود حاجز كما في سليم وثقيف فيقولون ثقفي وسلمي فكانت كراهة توالي أربع ياءات من باب أولى(٣٦).

وأما قلب الياء الثانية ألفا فإنَّه لانفتاح ما قبلها، فإنهم قد قلبوا الكسرة إلى فتحة كما قالوا في النسبة إلى (نَمِر) (نَمَري)(٣٧) قال الرضي:"وإذا حذفت الياء [الزائدة] وجب فتح الحرف الثاني في غَنَوِيّ، كما وجب فتح الثاني في نَمَرِي، مع صحة الثاني"(٣٨) ،ولعل سبب قلب الكسرة فتحةً في نحو هذا هو لاستثقال الكسرة مع ما بعدها من ياءات متوالية

ولما تحركت الياء الثانية– لام الكلمة– وانفتح ما قبلها قلبت ألفا حسب قواعد الإعلال ثم قلبت الألف واوا كما قلبوها في فتى ورحى فقالوا فتوي ورحوي.

قال ابن جني: " فَإِن كَانَ فِي آخر الِاسْم يَاء مُشَدّدَة نَحْو صبيٌّ وعليٌّ وعَديٌّ حذفت الأولى الزَّائِدَة وأبدلت من الكسرة فَتْحة فَانْقَلَبت الْيَاء الثَّانِيَة ألفا لحركة مَا قبلهَا ثمَّ أبدلت الْألف واوا لوُقُوع يَاء النّسَب بعْدهَا فَقلت فِي صبيٍّ صَبوِيٌّ وَفِي عَليّ عَلوِيٌّ وَفِي عَدي عَدَوِيٌّ "(٣٩)

أما الوجه الآخر فهو جعلها على حالها أي على الإثبات في(عديّ وقصيّ) وهو الأصل، ذكره السيرافي نقلا عن يونس: فـ((يقال:(عَدِيّيّ) إلَّا أنَّ هذا أثقل لزيادة كسرة فيه))(٤٠)، ولكن ذلك ليس بكثير في كلامهم(٤١).

٤. آي– وأية

قال الرضي الأستراباذي في حكم الياء الثالثة عند النسب: "والياء الثالثة إذا كان قبلها أَلف، ولا تكون تلك الألف زائدة، بل تكون منقلبة عن العين نحو: آية وآي وغاية وغاي وراية وراي، فالأقيس ترك الياء بحالها، كما في ظَبْيِيّ، ومن فتح هناك في ظبْيَة وقال ظَبَوِي لم يفتح العين ههنا، لأنه لا يمكنه إلا بقلبها

همزة أَو واوا أَو ياء فيزيد الثقل، وإنما لم يقلب الياء في آيٍ وراياٍ أَلفاً ثم همزة كما في رِدَاءٍ لأن الألف قبلها ليست بزائدة، وهو شرطه كما يجئ في باب الإعلال"(٤٢).

في حكم الياء الثالثة عند النسب هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه الأول أن تبقى الياء والوجه الثاني أن تقلب همزة والوجه الثالث أن تقلب واوا وقد حكم الرضي بأقيسية بقاء الياء، والقياس عن النحاة أنَّه إذا اجتمع حرفا علة في آخر الاسم أن يعلّ الثاني منهما الذي هو لام الفعل، ولكن وردت أسماء في اللغة شذت عن هذه القاعدة فأعل الأول منهما وهو عين الفعل وشبه شذوذ هذا بشذوذ قود وروع وحول وهي: (آية وآي وغاية وغاي وراية وراي) وقد رجّح الرضي في أن الأقيس فيها ترك الياء كما هي وعدم قلبها ألفا وحجته أن الألف التي قبلها منقلبة عن عين الفعل وليست زائدة(٤٣).

قال سيبويه في باب ما جاء على أن فعلت منه، مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام: "ومما جاء في الكلام على أن فعله مثل بعت: آيٌ، وغايةٌ، وآيةٌ. وهذا ليس بمطرد، لأن فعله يكون بمنزلة خشيت ورميت، وتجري عينه على الأصل. فهذا شاذٌّ كما شذ قودٌ وروعٌ وحولٌ، في باب قلت. ولم يشذ هذا في فعلت لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه فعَل ويفعُل. وهذا قول الخليل. وقال غيره: إنما هي آيةٌ وأيٌّ فعلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنَّهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان، وكما قالوا ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وهذا قولٌ. وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فعله معتلٌّ وإن لم يكن يتكلم به، كما قالوا قودٌ، فجاء كأن فعله على الأصل"(٤٤).

فأصل كلمة(آية) عند سيبويه: إنما هي أيَّةٌ وأيٌّ، ووزنها فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء فيها، أما الكسائي فيرى أنَّ وزنها فَعَلة وكان أصلها أيية فحذفت إحدى اليائين لأنَّهم استثقلوا اجتماع الياءين مع الكسرة فحذفوا إحداهما(٤٥).

وعقَّب أبو علي الفارسي على كلام سيبويه بأنَّ:"هذا القلب في(أيَّةٍ) على غير قول الخليل لالتقاء المثلين لا أنّ ما يوجب القلب مطّردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أنَّ العين ساكنة ليست في موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنَّه قد جاء حاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ، وطائِيٌّ في طَيْئِيٌّ، إلا أنّه {قيل}: أيَّة، على أنه قلب لالتقاء المثلين فيه، كما قلب من(الحَيوان) لامه لذلك"(٤٦). فالعين الساكنة قلبت ألفا، لفتح ما قبلها كما في حاحَيْتُ وطائِيٌّ؛ لاجتماع الياءين في الكلمة(٤٧).

وقد أكَّد الدكتور ليث داود أقيسية ما رجحه الأستراباذي، يقول في كتابه:(محاضرات في علم الصرف): " إذا كانت الألف أصلية، جاز ثلاثة أوجه بعد حذف التاء، أقيسها ترك الياء على حالها"(٤٨)، أي نقول في غاية:غاييّ، وثاية: ثاييّ، وطاية: طاييّ.

إذن فالأرجح في آية وغاية هو إقرار الياء وبقائها على حالها؛ لعلة أصالة الألف قبلها.

المطلب الثاني : الترجيح بالأقيس في مبحث التصغير:

التصغير:

قال ابن الحاجب:((المصغّر:المزيد فيه ليدلّ على تقليل، فالمتمكّن يضمّ أوّله ويفتح ثانيه، وبعدهما ياء ساكنة، ويكسر ما بعدها في الأربعة، إلاّ في تاء التّأنيث، وألفي التّأنيث، والألف والنّون المشبّهتين بهما، وألف أفعال جمعا. ولا يزاد على أربعة، فلذلك لم يجئ في غيرها إلاّ فعيل، وفعيعل، وفعيعيل، وإذا صغّر الخماسيّ–على ضعفه–فالأولى حذف الخامس، وقيل: ما أشبه الزّائد، وسمع الأخفش (سفيرجل)))[٤٩].

١. جَحْمَرِش– جُحَيْمِر

قال سيبويه: " ولا يجوز في جحمرشٍ حذف الميم وإن كانت تزاد، لأنَّه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهى إليه في التحقير كما كان ذلك في جعيفرٍ، وإنَّما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس، فهو لا يزال في سهولةٍ حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع، فإنَّما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنَّه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع المجاوزة، فهذا قولان، والأَّول أقيس، لأنَّ ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد "[٥٠].

إذا جاء الاسم وصفا على خمسة أحرف مجرد من الزيادة وأردنا تصغيره فإننا نحذف آخر حروفه, فجَحْمَرِش تصغيره على جُحَيْمِر لأنهم قاسوه على جعفر تصغيره جُعَيْفِر، ولم يجوّز النحاة تصغر على جحيرش؛ لأنَّ فيه حذف للحرف الرابع الذي يكون في وسط الكلمة في التصغير فمجيؤه ضرورة، وإنَّما الحذف يكون في آخره وحرف الميم بعيدة من الطرف[٥١].

قال المبرد "اعْلَم أَنَّك إِذا صغرت شَيْئًا على خَمْسَة أحرف كلهَا أصل فَإِنَّك لَا تحذف من ذَلِك إِلَّا الْحَرْف الْأَخير لِأَنَّهُ يجْرِي على مِثَال التحقير ثمَّ ترتدع عِنْده فَإِنَّمَا حذفت الَّذِي يخرج من مِثَال التحقير وَذَلِكَ قَوْلك فِي فَرجل سفيرج وَفِي شمردل شميرد وَفِي جحمرش جحيمر"[٥٢]. فعلة حذف الأخير عند المبرد أنَّه جارٍ على مثال التحقير.

ومن المعلوم عند الصرفيين أن الخُماسيّ ثقيلٌ جدًّا لكثرة حروفه، فلم يُزَدْ ثِقَلًا بزيادة ياء التصغير، وتغييرِه بضمّ أوّله وكسرِ ما بعد يائه يزيده ثِقَلًا، ولهذا إذا أُريد تصغيُره، حُذف منه حرفٌ حتى يرجعَ إلى الأربعة وهو أخف، ثمّ يُصغَّر بمثال الرباعيّ، وهو"فُعَيْعِلٌ، وإنّما حذفوا الخامس لأنّ الثقل به حصل، ولئلَّا يصير عَجُزُ الكلمة أكثرَ من صدرها[٥٣].

قال السيرافي في باب التحقير على خمسة أحرف:"وذلك نحو(سفرجل) و(جردحل) و(همرجل)، و(شمردل) و (جحمرش) وما أشبه ذلك، والباب فيه أن تحذف الحرف؛ لأن ترتيب التصغير يسلم فيها إلى أن تنقضي أربعة أحرف، والترتيب:هو ضم أوله، وفتح ثانيه، ودخول ياء التصغير ثالثة، وكسر الحرف

الذي بعد ياء التصغير ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده فيصير كقولك:(جعيفر) و(مريجل) وما أشبه ذلك"[٥٤]، وذكر بعضهم (جحيمير)[٥٥].

أما قولهم (جحيرش) بحذف الميم لعدّه حرفا زائدا[٥٦]، فقد منعه النحاة ولم يجيزوا فيه ذلك، قال ابن السرّاج:" ولا يجوزُ في "جَحْمَرشٍ" حذفُ الميم وإن كانت تزادُ لأنَّها رابعةٌ بعدَ ياءِ التحقير"[٥٧].

والخلاصة أنَّ علة عدم حذف الميم في تصغير جحمرش أنَّها الحرف الرابع بعد ياء التصغير[٥٨]؛ ومن وجوب التصغير أنَّ تسلم الحروف الأربعة الأولى. والعلة الثانية أن لا يكون عَجُزُ الكلمة في التصغير أكثرَ من صدرها[٥٩]، والعلة الثالثة أن مجيئها في الكلمة ضرورة. قال ابن يعيش في شرح المفصل:"فأما قول صاحب الكتاب في"جَحْمَرِشٍ":"جُحَيْرِشٌ" بحذف الميم؛ فليس بصحيح، وأظنّه سَهْوًا؛ لأنّ الميم، وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدةٌ من الطرف غيرُ مجاورة له، فلم يحسن إلَّا حذفُ الشين، نحوُ: "جُحَيْمِرٍ"؟ لفَواتِ أحد وصفي العلّة؛ ولأنّ الميم في"جحمرش" ثالثةٌ، والثالثُ في التصغير يؤتى به ضرورة"[٦٠].

إذن فالأقيس جحيمر[٦١]؛ لأنَّ ميم جَحْمَرِش لم تقع طرفا ولم تلي الطرف، حتى يلحقها التغيير[٦٢] وحتى لا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها، ولضرورة مجيئها في الكلمة.

٢. حُبَارَى– حُبَيْرِي

جاء في المقتضب وفي باب مَا كَانَ على أَرْبَعَة أحرف مِمَّا آخِره حرف تَأْنِيث: "اعْلَم أَنَّك إِذا صغرت شَيْئًا فِيهِ الْألف الْمَقْصُورَة وَهُوَ على خَمْسَة أحرف بهَا أَو أَكثر من ذَلِك فَإِنَّك تحذفها كَمَا تحذف الْحَرْف الْخَامِس وَمَا بعده من الأَصْل والزوائد تَقول فِي قرقري قريقر لِأَنَّك حقَّرتَ قرقرا فَانْتهى التحقير وَهَذِه الْألف زَائِدَة وَلم تكن لتَكون بأقوى من لَام سفرجل وَمَا أشبهها من الْأُصُول وَلم تكن متحركة فَتَصِير كاسم ضم إِلَى اسْم بِمَنْزِلَة الْهَاء وَالْألف الممدودة فألف قرقري للتأنيث وَهِي محذوفة لما ذكرت لَك فَإِن قلت فِي مثل حبركى وألفه مُلْحقَة بسفرجل قلت حبيرك لما ذكرت لَك وَإِن عوضت قلت حبيريك وقريقير وَإِن كَانَت مَعَ الْألف زَائِدَة غَيرهَا حذفت أَيَّتهمَا شِئْت وَذَلِكَ قَوْلك فِي حبارى حبيري وَهُوَ أَقيس لِأَنَّ الْألف الأولى من حبارى زَائِدَة لغير معنى إِلَّا للمد ألف حبارى الْأَخِيرَة للتأنيث فَلِأَن تبقى الَّتِي للمعنى أَقيس"[٦٣].

يعرض لنا المبرد في هذا النص تصغير ما جاء على خمسة أحرف أو أكثر مما فيه ألفان زائدتان فيُحذف منه الحرف الخامس، وكلٌّ "من ألف التأنيث والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير، وأيَّتهما حذفت تحصل البنية"[٦٤]، وهاتان الألفان إحداهما لمعنى والأخرى ليست معنى، كما في حُبَارى– حُبَيري فأنت بالخيار تحذف أيَّتهما شئت إلا أنَّ الأقيس أن تحذف الزائدة التي لغير معنى وتبقي ما جاءت لمعنى.

فالحذف في مثل هذا ليس بلازم لإحدى الزائدتين [ألف المد وألف التأنيث] بل هو ترجيح بين حذف أحدهما، قال سيبويه: "إن شئت قلت: حبيري كما ترى، وإن شئت قلت: حبيّرٌ"(٦٥). وقد علل بأنَّ الزائدتين لم تجيئا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، فالألف الأولى كالواو في عجوزٍ والثانية للتأنيث، فإذا اجتمعتا كان لا بدّ من حذف أحد الألفين [الزائدتين]، فهما مستويتان في أنَّهما لم يجيئا ليلحقا شيئاً بشيء(٦٦). أي أنَّهما لم يجيئا لغرض الإلحاق، ولذلك جاز حذف أيَّهما شئت، وكان حذف الأولى أقيس؛ لأنَّها في حشو الاسم وتبقى الألف الثانية(٦٧). لأنَّها ألف التأنيث المقصورة وهي كحرف من حروف الاسم بدليل أنَّها قد تعود في الجمع كقولك: (حبلى) و(حبالى) و(سكرى)و(سكارى)(٦٨). وإن في حذف الأولى تَخْفيف للْكَلِمَة والإبقاء على الثانية محافظة على علامةِ التَّأْنِيث(٦٩).

وقد يجوز حذف الثانية التي هي علامة الشيء(٧٠)، ومحافظة على ألفِ المدّ(٧١)، فتصير(حبار) مثل (عُقاب) وتصغيره (حبيّر) مثل (عقيّب)(٧٢). بقلب الألف الأولى ياء لوقوعها موقع ما يتحرك بالكسر وتدغم ياء التصغير فيها(٧٣).

إذن مع جواز حذف إحدى الألفين أيَّهما شئت لأنَّهما ليستا للإلحاق إلا أنَّ الأقيس هو حذف الألف الأولى والإبقاء على الأخيرة لأنَّها جاءت لمعنى التأنيث وتكاد أنْ تعامل معاملة الحرف الأصلي كما تقدم في بقاءها في صيغة الجمع فهذه مزية لها على أختها المتوسطة التي لم تجئ إلَّا للمدّ.

٣. أَسْوَد– أُسَيِّد– أُسَيْود

قال المبرد: "وَاعْلَم أَن مَا كَانَت فِيهِ الْوَاو متحركة فِي التَّكْبِير زَائِدَة مُلْحقَة أَو أَصْلِيَّة فَأَنت فِي تصغيره بِالْخِيَارِ إِن شِئْت أبدلت من الْوَاو فِي التصغير يَاء للياء الَّتِي قبلهَا وَهُوَ أَجود وأقيس وَإِن شِئْت أظهرت الْوَاو كَمَا كَانَت فِي التَّكْبِير متحركة وَذَلِكَ قَوْلك فِي أسود وَأسيد وَفِي أَحول أُحِيل فَهَذَا الْأَصْلِيّ والزائدة تَقول فِي قسور قسير وَفِي جدول جديل وَإِن شِئْت قلت فِيهِ كُله أُسيود وقُسيور وجُديول وَإِنَّمَا استجازوا ذَلِك لما رَأَوْا التصغير وَالْجمع على منهاج وَاحِد وَكَانَ جمع هَذَا إِنَّمَا يكون قَساور وجَداول".

نجد في نص المبرد ترجيحا بأقيسية إبدال الواو ياء وقد ذكر علة الترجيح بأن قبلها ياءً فتقول في أسود (أسيد)، ومن أجاز إبدالها واواً فهو لجعل التصغير والجمع على حالة واحد فهم يقولون أسيود كما يقولون أساود في الجمع، قال سيبويه: "واعلم أنَّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في أسود. وذلك نحو جدولٍ وقسورٍ، تقول: جديولٌ وقسيورٌ كما قلت: أسيود وأريويةٌ؛ وذلك لأنَّ هذه الواو حيّةٌ، وإنما ألحقت الثلاثة بالأربعة. ألا ترى أنَّك إذا كسَّرت هذا النحو للجمع ثبتت الواو كما تثبت في أسود حين قالوا: أساود"(٧٤).

قال السيرافي: "وإذا كانت العين فيه ثالثة وهي واو، فلا بدّ من وقوع ياء التصغير قبلها وهي ساكنة، فتجتمع الواو والياء والأول منهما ساكن، فتنقلب الواو ياء... وذلك قولك في (أسود):(أسيّد)"(٧٥).

وعلل ابن الوراق تعليلا صوتيا لطيفا لوجوب قلب الواو ياءً قال:"وَإِنَّمَا وَجب قلب الْوَاو إِلَى الْيَاء، لِأَن الْيَاء أقوى من الْوَاو، وَلِأَنَّهَا من وسط اللِّسَان، وَالْوَاو من الشّفة، وَالْوسط أقوى من الطّرف، فَلَمَّا كَانَت أقوى مِنْهَا وأخف، وَجب أَن تكون الْغَلَبَة لَهَا"(٧٦)،

إذن هناك وجهان لتصغير(أسود) الوجه الأول: أن الأصل(أُسَيْوِدُ) فأبدلت الواو ياءً، لأنَّها واقعة عينا للفعل ثم أدغمت في الياء الأخرى فصارت أسيِّد، وهو الكثير في كلام العرب والأقيس والأقوى والأجود والأحسن عند النحاة(٧٧)، لاجتماع الياء والواو وسَبْق الأولى منهما بالسكون(٧٨)، والوجه الثاني:الإظهار فتقول: أُسيْوِدُ. وعلّةُ هذا الوجه أنّهم حملوا التصغير هنا على التكسير(٧٩).

٤. ثَمَانِيَة- ثمينية) (عَلَانِيَة- علينية) (قَلَنْسُوة- قُلَيْسِية)

قال المبرد: "اعْلَم انك إِذا حقرت فَإِن أَقيس ذَلِك أجوده أَن تَقول ثمينية وعلينية وَذَلِكَ لِأَن الْيَاء فيهمَا مُلْحقَة وَاقعَة فِي موقع المتحرك وَالْألف غير مُلْحقَة وَلَا يَقع فِي موضعهَا إِلَّا حرف مد فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَة ألف عذافرة وَالْيَاء بِمَنْزِلَة المراء فَلَمَّا لم يجز فِي عذافرة إِلَّا عذيفرة فَكَذَلِك يجب فِيمَا ذكرت لَك وَقد أَجَازُوا ثمينة وعلينة وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُمَا زائدتان وَقَالُوا الأولى وَإِن لم تكن مُلْحقَة فَهِيَ بعيدَة من الطّرف وَهُوَ وَجه رَدِيء كَمَا أَن قلنسوة لما كَانَت فِي وزن قمحدوة كَانَت النُّون بحذاء الْأَصْلِيّ وَالْوَاو بحذاء الْوَاو الزَّائِدَة فَكَانَ أَقيس من قليسية فَهَذَا مجْرى"(٨٠).

وفي باب تصغير ثمانية وعلانية فهناك وجهين لتصغيرها الأول تقول:-ثُمينية وعُلينية قالوا لِأَن الْيَاء فيهمَا للإلحاق وليست زائدة وهي فِي موقع الحرف المتحرك أما الْألف فهي غير مُلْحقَة وهِيَ بِمَنْزِلَة ألف عذافرة وَالْيَاء فيها بِمَنْزِلَة الراء في عذافرة وتصغير عذافرة- عذيفرة فقاسوا ثمانية وعلانية عليه، أما الثاني: فأَجَازُوا تصغيرها على ثمينة وعلينة وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُمَا زائدتان وَلم يرجح المبرد سوى القول الأول وهو ما استحسنه أكثر النحاة(٨١) أما الوجه الثاني فَهُوَ وَجه رَدِيء في القياس(٨٢).

جاء في الكتاب لسيبويه: "باب تحقير ما كان في الثلاثة فيه زائدتان: تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيَّهما شئت وذلك نحو: قلنسوةٍ، إن شئت قليسيةٌ، وإن شئت قلت: قلينسة، كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع، فقال بعضهم: قلانس، وقال بعضهم: قلاسٍ. وهذا قول الخليل... وإذا حقَّرت علانيةً أو ثمانيةً أو عفاريةً، فأحسنه أن تقول: عفيريةٌ وعلينيةٌ، وثمينيةٌ، من قبل أنَّ الألف ههنا بمنزلة ألف عذافرٍ وصمادحٍ، وإنَّما مد بها الاسم، وليست تلحق بناءً ببناء، والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلاَّ وهي تلحق بناء ببناء" (٨٣).

قال السيوطي:"ثمانية إذا صغّرت فيها وجهان: أحدهما: أن تحذف الألف، وتبقى الياء. فتقول ثمينية. والثاني: أن تحذف الياء، وتبقى الألف، فتقول ثمينة. فتقلب الألف ياء كما انقلبت في غزال، وتدغم ياء التصغير فيها. فترجيح الألف بالتقديم، وترجيح الياء بالحركة وحذف الألف وإبقاء الياء أحسن لتحرّك الياء، والألف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والياء أيضا للإلحاق بعذافر، فكانت أقوى عند سيبويه"(٨٤).

أما (قلنسوة) فالنون فيها زائدة لغير الإلحاق وغير المعنى إلا أنها قد جعلت بمنزلة الحاء في قحدوة(٨٥)، أما التصغير فتقول:(قليسية) بحذف النون، أو(قلينسة)، لأن النُّون وَالْوَاو فِيهَا زائدتان لغير الْإِلْحَاق، لِأَنَّهُ لَا نَظِير لَهُ فِي الْأُصُول، قال ابن السراج: "قلبت الْوَاو يَاء، لانكسار مَا قبلهَا، وَإِنَّمَا انقلبت الْوَاو، وَهِي متحركة، وَالْقلب إِنَّمَا يجب فِي الْوَاو إِذا سكنت وانكسر مَا قبلهَا، لِأَن هَاء التَّأْنِيث فِي التَّقْدِير مُنْفَصِلَة مِمَّا قبلهَا، فَجعلت الْوَاو طرفا مُفْرَدَة، لتقدير الِانْفِصَال، وَإِذا كَانَت طرفا مُفْرَدَة، كَانَت سَاكِنة فِي الْوَقْف، فَلذَلِك قلبت يَاء بِتَقْدِير السّكُون فِيهَا فِي الأَصْل، ويدلك على الِانْفِصَال حكم الْهَاء من الِاسْم، أَنَّك لَو صغرت قرعبلانة، لَقلت: قريعبة، فحذفت اللَّام وَالْألف وَالنُّون، وَردت هَاء التَّأْنِيث على المصغر، فَبَان بِمَا ذكرنَا أَن التصغير فِي التَّقْدِير يَقع فِي الِاسْم بِغَيْر هَاء، ثمَّ تلْحقهُ الْهَاء، فَلذَلِك انقلبت الْوَاو فِي قلنسوة، فَإِن عوضت من النُّون يَاء، جِئْت بهَا قبل الْيَاء المنقلبة من الْوَاو فأدغمتها فِيهَا، فَقلت: قليسية"(٨٦). وأما: قلينسة, بحذف الواو وإثبات النون وهما زائدتان(٨٧).

الخاتمة:-

نجد أنَّ حكم الصرفيين بالأقيسية كان بالاعتماد على ردّ الأصول: كما في تصغير(ثمانية) فالأقيس أن نقول: (ثمينية)؛ لأن الألف فيها غير ملحقة ولا يقع في موضعها إلا حرف مدّ؛ فردّت إلى الأصل. وقد يعتمد على الترجيح بالأقيسية بالنظير وعدم وجود النظير وهي من أهم صور القياس النحوي، كما في حكمهم على ترك صرف(تترا)؛ لأن ألفها للتأنيث وليست للإلحاق؛ لأن الإلحاق لا يكاد يوجد في المصادر. وكذلك البعد عن الاستثقال:كما وجدنا في النسبة إلى(عدي) فمن العرب من يقره على حاله ويجمع بين أربع ياءات وهو مستثقل، والأقيس أن تحذف الياء الساكنة وتبدل من الكسرة فتحة فتقلب الياء المتحركة فتحة ثم واوا فتصير(عدوي)، كل هذا فراراً من الثقل. أو لكثر الاستعمال أي ورود اللفظ كثيرا في كلامهم كما في حَمْضِيّة فإنها أكثر استعمالا عن العرب من حَمَضيّة لذلك نجدهم يحكمون بأقيسية حَمْضِيّة على حَمَضيّة.

الهوامش:

١ – مقاييس اللغة (٢/ ٤٨٩)

٢– العين(٣/ ٧٨)، وينظر: تهذيب اللغة(٤/ ٨٧)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٣٦٤)

٣– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(١/ ٢١٩)

٤– ينظر: أساس البلاغة(١/ ٣٣٨)

٥– ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: حمدو طماس، لبنان–بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ص١٠٣.

٦– المعتمد في أصول الفقه، محمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ)، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ . (٢/ ٢٩٩).

٧– ينظر: شرح المواقف للجرجاني مع حاشيتي السيالكوتي والفناري، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، حاشية الفناري، حسن جلبي بن محمد شاه الفناري الحنفي (٨٧٩ هـ)، حاشية السِّيالَكُوتي، عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي (١٠٦٧ هـ)، ط١، مطبعة السعادة بجوار، مصر، ٣/ ١٣٦–١٣٨.

٨– المصدر نفسه، ٢/٥٤.

٩– تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول، ص٣٤٧.

١٠– ديوان جرير، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي اليربوعي (٢٨ . ١١٠ هـ)، لبنان–بيروت، دار بيروت،١٤٠٦هـ–١٩٨٦م، ص٢٥٠.

١١– ينظر: مقاييس اللغة (٥/ ٤٠)

١٢– لسان العرب مادة: قيس، (٦/ ١٨٦)

١٣– لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد عبد الباسط، دار السلام، القاهرة– مصر، ط١، ٢٠١٨م، ص:١٠٧، وفيه: "... وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع".

١٤– اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف– مصر، سنة الطبع١٩٦٦م، ص٢٢.

١٥– من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة– مصر، ط٦، ١٩٧٨م، ص٨.

١٦– ينظر: القياس النحوي، د. خالد حسين أبو عمشة، المكتبة الشاملة، ٣/١.

١٧- الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م، ص٧٠.

١٨– الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٣٦)

١٩– ينظر: الأصول في النحو (٣/ ٨١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٧٩)

٢٠- العين (١١٠/٣)
٢١- ينظر: مقاييس اللغة (٢/ ١٠٥)
٢٢- ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٣١)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٠٧٣)
٢٣- شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٧٩)
٢٤- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم(٣/ ١٣٨)
٢٥- المخصص (٤/ ١٥٩)
٢٦- ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٨١)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٠٧٣)، ولسان العرب (٧/ ١٣٩)، شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٤٧٩)
٢٧- الكتاب لسيبويه(٣/ ٣٤٧)
٢٨- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٤٥٦)
٢٩- ينظر: البديع في علم العربية (٢/ ٢٠٢)
٣٠- شرح كتاب سيبويه(٤/ ١٠٣)
٣١- شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي(٢/ ٤٨)
٣٢- شرح التعريف بضروري التصريف (ص: ١٧٣)
٣٣- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٥١)
٣٤- اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٥٠-١٥١)
٣٥- كتاب سيبويه(٢/ ٨٤)
٣٦- ينظر: المقتضب (١٤٠/٣)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ٣٦٧)
٣٧- شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٤٨)
٣٨- شرح شافية ابن الحاجب- ركن الدين الاستراباذي (١/ ٣٧٩)
٣٩ اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢٠٦)، توجيه اللمع (ص: ٥٤١)
٤٠- شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٠١)، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٥٥)
٤١- ينظر: الخصائص (٢/ ٢٣٥)
٤٢- شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٥١/٢)
٤٣- ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٩٨، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٣١٧)
٤٤- الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٩٨-٣٩٩)
٤٥- ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ٣١٨)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٥/ ١٠٧)
٤٦- التعليقة على كتاب سيبويه (٥/ ١٠٧)
٤٧- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٣/ ١١٨)

٤٨- محاضرات في علم الصرف، د. ليث داود سلمان، دار المعارف للكتب الجامعية – العراق- البصرة، ط١، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م، ص٣٦٦.

٤٩- الشافية في علمي التصريف والخط، ص٦٨.

٥٠- الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٤٨-٤٤٩)

٥١- ينظر: توجيه اللمع (ص: ٥٥٩-٥٦٠)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٢)

٥٢- المقتضب (٢/ ٢٤٩)

٥٣- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٩٩

٥٤- شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩١)

٥٥- ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ١٩٢)

٥٦- ينظر:شرح كتاب سيبويه(١٩٢/٤)، المفصل في صنعة الإعراب(ص:٢٥٣)، والبديع في علم العربية(٢/ ١٦١)

٥٧- الاصول في النحو٣/٣٩

٥٨- الأصول في النحو(٣/ ٣٩)

٥٩- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٣/ ٣٩٩)

٦٠- شرح المفصل لابن يعيش:(٣/٤٠٠)

٦١- ينظر: اللمحة في شرح الملحة(٢/ ٦٦٨)

٦٢- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي= المقاصد الشافية(٧/ ٢٢٣)

٦٣- المقتضب (٢/ ٢٦١)

٦٤- شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (١/ ٢٤٦)

٦٥- الكتاب لسيبويه(٣/ ٤٣٦)

٦٦- ينظر: الكتاب لسيبويه(٣/ ٤٣٧)

٦٧- ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٤٧)

٦٨ ينظر: شرح كتاب سيبويه(٤/ ٢٢١)

٦٩- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٦٢)

٧٠- ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٤٧)، والبديع في علم العربية (٢/ ١٦٩)

٧١- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٦٣)

٧٢- ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٢١)

٧٣- ينظر: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو(ص: ٣٤١)، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٥٧١)

٧٤- الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٦٩)

٧٥- شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٠٧)

٧٦- علل النحو (ص: ٤٨٣)

٧٧- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤١٢)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٠/ ٥٠٩٨)، والنحو الوافي (٤/ ٧٨٠)

٧٨- الخصائص (٣/ ٨٤)

٧٩- ينظر: اللمع في العربية لابن جني (ص: ٢١٤)،

٨٠- المقتضب (٢/ ٢٥٥)، وينظر: الأصول في النحو (٣/ ٤٦-٤٧)

٨١- ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ٢٠٨٩)، والبديع في علم العربية (٢/ ١٦٧)، ولسان العرب (١٣/ ٨١)

٨٢- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٣٩٨)

٨٣- الكتاب لسيبويه (٣/ ٤٣٦-٤٣٧).

٨٤- الأشباه والنظائر في النحو (٢/ ١٣٢)

٨٥- ينظر: شرح كتاب سيبويه (٥/ ١٨٦)، والخصائص (١/ ٢٢٨)

٨٦- علل النحو (ص: ٤٧٨)

٨٧- ينظر: الخصائص(٢/ ٤٨١)

المصادر والمراجع:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨م، ج١.

٢- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، ط٢، ٢٠٠٧ م، ج٢.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٤- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ، ج٢.

٥- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، المحقق: د.عوض بن حمد القوزي(الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ج٥.

٦- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٢٨ هـ.
٧- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج١٤/ج١٥.
٨- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م، ج١.
١٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ج٢.
١١- الشافية في علمي التصريف والخط ،عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت:٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.
١٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ج٢.
١٣- شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر – أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
١٤- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي= المقاصد الشافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: مجموعة محققين وهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، د. عياد بن عيد الثبيتي، د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، د. عبد المجيد قطامش، د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، د. محمد إبراهيم البنا، د. محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م. ج٧.
١٥- شرح المفصل لابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١٦- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي (مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة)، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ.

١٧- شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

١٨- شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م، ج١، ج٢، ج٣.

١٩- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت ٣٦٨ هـ) المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.

٢٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت ٣٩٣هـ)، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين– بيروت، ط٤،١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.

٢١- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٢٢- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٤- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الإله النبهان، دار الفكر– دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، ج٢.

٢٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، – ١٤١٤ هـ.

٢٦- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي،أبو عبد الله، شمس الدين،المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م،ج٢.

٢٧- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

٢٨- محاضرات في علم الصرف، د. ليث داود سلمان، دار المعارف للكتب الجامعية – العراق- البصرة، ط١، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.
٢٩- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
٣٠- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت ٤٥٨هـ)، المحقق:خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج٤.
٣١- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق:د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ)، المجلد٣.
٣٢- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٣٣- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٣٤- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد(ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.
٣٥- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، ج٤.